Al-Adab Journal Issue. No (154) Supplement (September) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Examples of the Science of Semantics in the Explanations of Al-Babarti and Tabrizi on the Book of Al-Talkhis of al-Qazwini: A Balancing study

Researcher: Karrar Haider Jawad
University of Baghdad – College of Arts - Department of Arabic Language
karrar.Jawad2202m@coart.uobaghdad.edu.iq
Prof. Imad Muhammad Mahmud (Ph.D.)
University of Baghdad – College of Arts - Department of Arabic Language
emad.m@coart.uobaghdad.edu.iq

Copyright (c) 2025 **Researcher: Karrar Haider Jawad, Prof. Imad Muhammad Mahmud (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/k03pzr67

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Semantics was and still is a very important science in modern and ancient linguistic studies. It is not hidden from anyone who investigates the origins of semantics the extent of the strenuous efforts of the early scholars in its path. Rhetoricians have been keen to establish rhetorical rules and search for evidence for them from the Glorious Qur'an and from the poetry and prose of the Arabs, until those efforts led to the establishment of a complete science with its well-known topics, which is known as "semantics." Al-Qazwini's book "Al-Talkhees" is considered one of the most important books written on Arabic rhetoric, as commentaries on it followed one after the other. I have chosen two of these commentaries to study in this research. This research aims to identify the most important phenomena of rhetorical development in terms of addressing, presenting, and analyzing evidence, as produced by Al-Babarti (786 AH) and Al-Tabrizi (855 AH) in their commentaries, especially after rhetoric had made great strides in development at the hands of many scholars, until it reached what it is in the eighth century AH. The method of comparison is adopted in this research, so after describing and analyzing some of the texts included in the two commentaries, a comparison is conducted between them to identify the similarities and differences between the two commentaries. The researcher finds that the two commentaries are of great importance in the field of rhetorical research because they sought to clarify much of the evidence of their predecessors, in addition to their use of evidence that no one else had dealt with, and this will become clear to anyone who reads the research.

Keywords: Arabic rhetoric, Explanations of Al-Talkhis, rhetorical examples, Science of Semantics.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

شواهد علم المعاني في شرحي البابرتي والتبريزي لكتاب التلخيص للقزويني: دراسة موازنة

الباحث كرّار حيدر جواد كاظم
جامعة بغداد – كلّيّة الآداب
قسم اللغة العربيّة

أ.د. عماد محمّد محمود
جامعة بغداد – كلّيّة الآداب
قسم اللغة العربيّة

(مُلَخَّصُ البَحث)

كان علم المعاني ولايزال علمًا بالغ الأهمّيّة في الدراسات اللغويّة الحديثة والقديمة، ولا يخفى على كل مستقصٍ لأصول علم المعاني مدى تضافر جهود العلماء الأوائل المضنية في سبيله، فقد دأب البلاغيّون على تثبيت القواعد البلاغيّة، والبحث عن شواهد لها من القرآن الكريم ومن كلام العرب المنظوم أو المنثور، حتى أفضت تلك الجهود إلى تأسيس علم متكامل بمباحثه المعروفة، والذي عُرِفَ بـ – علم المعاني – ويُعدُّ كتاب (التلخيص) للقزويني من أهم ما كُتِبَ في البلاغة العربيّة، إذ توالت الشروح عليه من بعده ، وقد اخترت شرحين من هذه الشروح لدراستها في هذا البحث. ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم ظواهر التطوّر البلاغيّة من جهة تناول الشواهد، وعرضها، وتحليلها، وذلك فيما أنتجه البابرتي (٧٨٦ هـ) والتبريزي (٨٥٥ هـ) في شرحيهما خاصّة بعد أن قطعت البلاغة شوطًا كبيرًا في التطوّر على يد كثير من العلماء، حتّى وصلت إلى ما هي عليه في القرن الثامن الهجري. واعتمدت منهج الموازنة في البحث، فبعد الوصف والتحليل لبعض النصوص الواردة في الشرحين أعمد إلى عقد موازنة بينها، للوصول إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الشرحين. ويجد الباحث أنّ للشرحين أهمّيّة كبيرة في مجال البحث البلاغي؛ لأنّهما عمدا إلى توضيح كثير من الشواهد لدى سابقيهما، فضلًا عن استعمالهما لشواهد لم يتعرّض لها غيرهما، وسيتّضح ذلك جليًّا لمن يطّلع على البحث.

الكلمات المفتاحيّة: علم المعاني، الشاهد البلاغي، شروح التلخيص، البلاغة العربيّة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدّمة :

كما هو معلوم أنَّ لكلِّ علمٍ لغويٍّ أُقيمت قواعده، وحُدِّدت أبوابه، وضُبِطت مصطلحاته كانت له جملة من الشواهد التي دعّمت مفهوماته، وأثبتت قواعده، وعمل على هذا مُصنِّفو الكتب البلاغيّة والنحويّة والصرفيّة والمعجميّة وغيرها، وقد اختلفت الشواهد عند العلماء، فبعضها مأخوذ من القرآن الكريم ، وبعضها من الحديث الشريف، وبعضها من الأشعار والمنظومات، والبعض الآخر من مقولات العرب وأمثالهم.

والشاهد (لغةً) : فاعل من شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً، والشاهد: العالم الذي يُبَيِّن ما عَلِمَه واسْتَشْهَدْتُ فُلَانًا عَلَى فُلانٍ، إذا سألته إقامة شهادة احتملها، والشاهد: اللسان، والمَلَك، والنجم (ابن منظور،١٤٠٥هـ،ج٣، ص٢٣٩). الشاهد : الأمين في الشهادة، والذي لا يغيب عن علمه شيء من شَهِدَه، كَسَمِعَهُ، شُهُودًا حَضَرَهُ: فَهُو شَاهِدٌ (الفيروز آبادي، ٢٠٠٨م، ص٨٩٦). ويكون الشاهد : عبارة عن الحاضر، وهو عبارة عمّا كان حاضرًا في قلب الإنسان، فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الوجد فهو شاهد الوجد، وإن كان الغالب عليه الحق فهو شاهد الحق (الجرجاني، ٢٠٢٠م، ص١٢٧).

أمّا الشاهد (اصطلاحًا): فهو عند أهل العربيّة: الجزئي، الذي يُسْتَشْهَدُ به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من تنزيل الله سبحانه وتعالى، أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم، وهو أخصّ من المثال (التهانوي،١٩٩٦م،ج١، ص١٠٠٢). فالشاهد هو الدليل النقلي الذي يستند إليه علماء العربيّة في مختلف الاختصاصات، من نحو وصرف وبلاغة ونقد وغيرها، وقد قيّد السيوطي الشاهد بما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فضمّ : كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا ، ولا بُدَّ في كل منها من الثبوت (السيوطي،٢٠٠٧م، ص٩٦).

ويتّضح لقارئ الشرحين أنّهما ضمّا عددًا كبيرًا من الشواهد والنصوص، وبأنماطها المختلفة فقد اجتلبها الشارحان لإثبات صحّة قاعدة معيّنة، أو صحّة استعمال لغوي محدّد، وأحيانًا يكثران من إيراد الشواهد لغرض الاستئناس ، وممّا يُميِّزهما في طريقة تناولهما للشواهد، أنّهما ابتعدا عن الجمود والنمطيّة ، واقتربا من التحليل الدقيق الداعي لتذوّق أسرار جمال اللغة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كان البابرتي والتبريزي بارعين في التعامل مع الشواهد، وطريقة عرضها، وتحليلها باعتمادهما على توضيح دلالة الشاهد، وبيان الغامض منها، والوقوف عند موضع الاستشهاد. ولذا جاء الحديث في هذا البحث عن شواهد الشارحين، مرتّبة على النحو الآتي:

أوّلًا – القرآن الكريم:

يُعدُّ النص القرآني حجّة في علوم اللغة. ومن ضمنها البلاغة . باتّفاق العلماء جميعهم، فقد أجمعوا على أنّه أفصح ما نطقت به العرب، وأنّه صحيح النقل، بعيد عن التحريف، وقد كثر الاستشهاد بالنصوص القرآنيّة في مصادر اللغة العربيّة كلِّها. ومن يطّلع على شرحي البابرتي والتبريزي للتلخيص، يجد اهتمامهما جليًّا بالشاهد القرآني، سيرًا على خطى الأوّلين.

استعان البابرتي بكثير من الشواهد القرآنيّة، ويُمكن الاستدلال على اهتمامه بها، من تكثيفه لها، فقد يصل أحيانًا إلى ذكر ستِّ آيات في الصفحة الواحدة ، وممّا أحصيته في مباحث علم المعاني، أنّه قد استشهد بالنص القرآني في مئتين وسبعة وسبعين موضعًا، كانت موزّعة على المباحث كلِّها.

وعادةً ما يرد الشاهد القرآني عند البابرتي مصدّرًا بعبارات مختلفة، ومنها: (قال الله تعالى) أو (قوله تعالى) أو (كقوله عزّ اسمه) أو (وقوله) أو (وكقوله) وغيرها، وهذا ما دأب عليه المؤلّفون عند ذكرهم النصوص القرآنيّة . وكان كثيرًا ما يكتفي بذكر جزء من الآية، ولا يذكر الآيات كاملة مقتصرًا على الجزء الذي فيه موضع الشاهد، ولم يذكر رقم الآية، أو اسم السورة التي اقتطعت منها الآية.

كان البابرتي في بعض المواضع يعمد إلى ذكر أكثر من شاهد قرآني في مسألة واحدة، ومن ذلك احتجاجه على من أنكر وجود ظاهرة (القلب) مطلقًا في كلام العرب، ووصفه بالمنكر للكلام البليغ، والمحتاج إلى تعسّفات كثيرة في تأويل الآيات (البابرتي،١٩٨٣م، ص٢٦٣-٢٦٤) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ (غافر:٤٦) والمعنى : النار تعرض عليهم ؛ لئلَّا يكون المعروض عليه ليس له إدراك يرغب به بالمعروض أو يرغب عنه (التفتازاني، ٢٠٢٢م، ص٢٦٢) (الطريحي، ٢٠٠٨م، ص١٩) ، وقوله أيضًا : ﴿ٱذۡهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ ثُمَّ تَوَلَّ عَنۡهُمۡ فَٱنظُرۡ مَاذَا يَرۡجِعُونَ ٢٨﴾ (النمل:٢٨) وقوله : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨﴾ (النجم:٨) ، ويرى السكّاكي أنَّ القلب حاصل في الآيتين: الأولى: باعتبار أنَّ المعنى: ألقه إليهم، فانظر ماذا يرجعون، ثمَّ تولَّ عنهم والثانية: باعتبار أنَّ المعنى: تدلَّى فدنا (السكّاكي،٢٠٢٢م، ص٣٣٥). وأنكر القزويني وجود (القلب) في هاتين الآيتين (القزويني،٢٠٢٣م، ص١٤٤).

وكذلك كان يتخلّل بعض النصوص القرآنية كلام منه ، بقصد الشرح والتوضيح، كما في الآيتين السابقتين، إذ قال: ﴿ٱذۡهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ ثُمَّ تَوَلَّ (أي انصرف) عَنۡهُمۡ فَٱنظُرۡ مَاذَا يَرۡجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾، أو ﴿ثُمَّ دَنَا (أي قرب جبريل من محمّد عليه السلام) فَتَدَلَّىٰ ﴾ (أي تكلّف الحركة) ﴾.

ويلحظ الباحث أنّ البابرتي في كثيرٍ من المواضع التي تناول فيها نصًّا قرآنيًا، يعمد إلى تفسير ذلك النص، ومحاولة بيان المراد منه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴿٣٧﴾﴾ (هود:٣٧)، إذ قال: فقوله: ولا تخاطبني، أي فلا تراجعني يانوح، فإنّه لمّا نهى عن المراجعة تحيّر نوح ﷺ في سبب ذلك ألأنّهم ناجون؟ أم معذّبون؟ فاستشرف استشراف الطالب متحيّرًا، فأزال الله حيرته بقوله: إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ. وفي هذا نظرة أخرى للبابرتي، إذ يرى أنّه ليس المراد النهي عن المخاطبة مطلقًا، بل عن المخاطبة في الذين ظلموا، فقد صرّح الله بعدم نجاة الذين ظلموا بسبب كفرهم (البابرتي، ١٩٨٣م، ص١٧٥) .

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ ﴾ (الزمر:٩)، قال: أثبت الله في الأوّل العلم مطلقًا للبعض من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ومن غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه. ونفاه في الثاني أيضًا عن البعض الآخر. ومعناه هل يستوي من يحدث له العلم ومن لا يحدث (البابرتي،١٩٨٣م، ص٣٠٥). وقصد البابرتي في ذلك، أنّه أراد في الأوّل إثبات الفعل لفاعله، بصرف النظر عن تعلّق الفعل بمفعوله فعدم ذكر المفعول فيه إبعاد السامع عن التوهّم بأنّ الإخبار كائن عن المفعول، فأنزل الفعل المتعدّي منزلة الفعل اللازم. وأراد في الثاني نفي الفعل عن فاعله مطلقًا، ومن غير اعتبار تعلّقه بمفعوله أيضًا.

ونجد البابرتي يتعرّض إلى أسباب النزول في شواهد قرآنيّة أخرى، فضلًا عن بيان المقصود من الآية، وذلك لزيادة الإفهام لدى طلّاب العلم، فقد قال في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾﴾ (البقرة:٢١٥)، سألوا عمّا ينفقون، فأجيبوا ببيان المصرف؛ توخّيًا بذلك التنبيه على أنّ الأليق بالسؤال هو المصرف، وأمّا نفس الإنفاق فليكن من أي شيء كان. وعن ابن عبّاس أنّ عمر بن الجموح الأنصاري كان هرمًا

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ذا مال ، فقال : يارسول الله ماذا ننفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلت الآية جوابًا لسؤاله (البابرتي،١٩٨٣م،ص٢٦١-٢٦٢) .

وجاء ذلك أيضًا في حديثه عن ورود (أنَّى) بمعنى (كَيْفَ)، في قوله تعالى : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ﴾ (البقرة:٢٢٣) بمعنى: فأتوا حرثكم كيف شئتم. وممّا رُوِيَ في سبب نزول هذه الآية هو أنّ اليهود كانوا يقولون : من جامع امرأته من دبرها في قبلها يأتي ولدها أحول، وقد ذُكِرَ قول اليهود هذا أمام رسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية عليه، ردًّا على ما يقولونه (البابرتي،١٩٨٣م، ص٣٥٥) .

وممّا سجّله المحقّق على البابرتي أنّه قد خلط بين آيتين من سورتين مختلفتين ، ظنًّا منه بأنّهما آية واحدة ، وذلك في حديثه عن مجيء (لَعَلَّ) للتمنّي بدلًا من الترجّي (البابرتي،١٩٨٣م،ص٣٤٦) ، فذكر قوله تعالى : { لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ تَخۡشَىٰٓ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ } فالجزء الأوّل من هذا الشاهد القرآني هو الآية الرابعة والأربعون من سورة (طه) وهو قوله تعالى : ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾، والجزء الثاني هو الآية الرابعة من سورة (عبس)، وهو قوله تعالى ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴿٤﴾﴾. وبحسب تصوّري أنّ المحقّق كان متوهّمًا في ذلك، فربّما كان البابرتي مريدًا الاستشهاد بالآيتين معًا، في الموضع ذاته، والدليل على ذلك وجود (لَعَلَّ) في الآيتين من السورتين ، وهي موضع الشاهد ومدار الحديث، ولعلّه جاءت الآيتان مختلطتين في المخطوطة بفعل النسّاخ، والله العالم .

وكان يذكر في بعض المواضع رأيين مختلفين في شاهد قرآني واحد، مرجّحًا رأيًا على الآخر كما في حديثه عن خروج الاستفهام إلى التقرير بدلًا من معناه الأصلي، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾ (الأنبياء:٦٢)، فقد جعل السكّاكي الاستفهام هنا خارجًا إلى التقرير ومعناه: أأنت الفاعل بآلهتنا ياإبراهيم (السكّاكي،٢٠٢٢م، ص٤٦٣) . وقد ردّ الخطيب القزويني رأي السكّاكي هذا، مجوّزًا أن تكون الهمزة في قوله ﷻ واردة على أصلها، فليس في السياق ماهو دالٌّ على أنّ القوم كانوا عالمين بأنّ إبراهيم عليه السلام هو الذي كسّر الأصنام (القزويني، ٢٠٢٣م، ص٢٢٨) (حمود، ٢٠١٣م، ص٤٩٦) .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وذهب البابرتي إلى ترجيح رأي السكّاكي على رأي القزويني، مستدلًّا بآيتين أخريتين قد سبقتا هذه الآية فقد قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ (الأنبياء:٥٧) وقال أيضًا: ﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ (الأنبياء:٦٠) فهاتان الآيتان دليل على أنّ القوم كانوا عالمين بأنّه عليه السلام هو الذي كسّر الأصنام. وفضلًا عن ذلك لو سلّمنا بأنّ السياق غير دالٍّ على علم القوم، فذلك لا يلزم منه عدم علمهم به، إذ نقل بعض المفسّرين أنّهم كانوا عالمين به (البابرتي، ١٩٨٣م، ص٣٥٧) .

واستعمل التبريزي كثيرًا من الشواهد القرآنيّة أيضًا ، وممّا يدلُّ على إكثاره منها ، أنه يصل أحيانًا إلى ذكر خمسة نصوص قرآنيّة في صفحة واحدة ، وعندما أحصيت الآيات الواردة عند التبريزي في مباحث علم المعاني فقط ، وجدتها أقل عددًا ممّا ورد عند البابرتي، فقد استشهد التبريزي بالآي القرآني في مئتين وثلاثة موضعًا، وبذا فالبابرتي زاد عليه في أربعة وسبعين موضعًا.

وكان الشاهد القرآني عادةً ما يجيء عند التبريزي مصدّرًا بعبارة: (قوله تعالى)، تاركًا غيرها من العبارات التي استعملها البابرتي، ويشترك معه في اقتصاره على ذكر جزء من الآية ، والذي فيه موضع الشاهد، دون ذكر الآية كاملة، ولم يذكر رقم الآية أو اسم السورة عند ذكره نصًّا قرآنيًا.

وكان التبريزي مهتمًّا بالوقوف على موضع الاستشهاد في الآيات ، مركّزًا على بيانه بشكل واضح، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ (غافر:٢٨)، قال فيه: وموضع الاستشهاد: تقديم قوله: (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) على قوله: (يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ)؛ لأنّه لو أُخِّرَ عنه بأن يُقال: وقال رجل يكتم إيمانه من آل فرعون. لتوهّم أنّ قوله: (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) متعلّق بقوله: (يَكْتُمُ)، فلا يُفهم كون ذلك الرجل من آل فرعون (التبريزي، ٢٠٢٣م، ص٢٨٤)، وهذا قول الخطيب القزويني نفسه في كتابيه (التلخيص) و(الإيضاح) (القزويني،٢٠٠٩م، ص٣٦) (القزويني،٢٠٢٣م، ص١٩٧) .

وفي حديثه عن حذف المسند، استشهد التبريزي بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ (لقمان:٢٥) فقال: وموضع الاستشهاد : حذف فعل قوله: (الله)، والتقدير: خَلَقَ الله، فحذف المسند وهو (خلق) والقرينة الدالّة عليه وقوع الكلام جوابًا عن سؤال محقّق، وهو قوله : {مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ} فالفعل (خَلَقَ) قد ذُكِرَ في السؤال، لذا استغنى عن ذكره في الجواب (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٢٣٤) .

وجرى به الحال مجرى الآخرين من العلماء، فقد يعمد إلى ذكر أكثر من نصٍّ قرآني في مسألة واحدة كما في حديثه عن العدول من المضمر إلى المظهر، لغرض إرادة زيادة التمكين ففي هذا الغرض وحده ذكر ثلاث آيات قرآنيّة ، وهي قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ (الإخلاص:١-٢) فقال: (الله الصمد) بدلًا من قوله: (هو الصمد)، وزيادة التمكين واضحة وظاهرة في هذا الموضع (هاشم،٢٠١٥م،ص٢٦) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ﴾ (الإسراء:١٠٥) فعدل عن قوله : (وبه نزل) إلى قوله: (وبالحق نزل)، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة:٥٩) فعدل من قوله : (عليهم) إلى قوله: (على الذين ظلموا) وكل هذا العدول من المضمر إلى المظهر هو لغرض زيادة التمكين (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٢٠٩). ولم يتعرّض القزويني إلى الشاهد القرآني الثالث فيما ذكرت، في كتابه (التلخيص)، ولكنّه تناوله في كتابه الآخر المسمّى بـ (الإيضاح) (القزويني،٢٠٢٣م،ص١٣٠) .

وممّا يلحظه الباحث أنّ التبريزي عند تناوله للنص القرآني كان يعود كثيرًا إلى آراء المفسّرين ومن ذلك حديثه عن تعريف المسند إليه باللام، والمراد منه الإشارة إلى أنّ هناك معهودًا بين المتكلّم والسامع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ (آل عمران:٣٦) أي : ليس الذكر الذي طلبته أم مريم كالأنثى التي وُهِبَت لها؛ لأنّ الله ﷻ جعل هذه المولودة وما ستلده بعد حينٍ آيةً للعالمين (التبريزي،٢٠٢٣م، ص١٥٨-١٥٩). واستعان التبريزي بآراء المفسّرين للاستدلال على أنّ أم مريم طلبت ولدًا ذكرًا من ربّها، وذلك بقولها : ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ (آل عمران:٣٥) ، وهذا ما ذكره الزمخشري في تفسيره (الكشّاف)، فإنّ قولها (مُحَرَّرًا) أي: مخلصًا للعبادة، ولا يكون التحرير إلّا للغلمان فقد طلبت أن تُرْزَقَ ذكرًا (الزمخشري،٢٠٢٢م، ج١، ص٦٨٠) (العاني، ٢٠١٩م، ص٩٧) .

وكان في بعض المواضع من الشرح يعمد إلى تحليل الشاهد القرآني ؛ بغية توضيح معناه ومنه تحليله لقوله تعالى: ﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّ﴾ (البقرة:١٨٩) قال: إنّ القوم سألوا عن شأن الهلال في زيادة نوره ونقصانه، فقالوا: ما شأن الهلال يظهر أوّلًا في غاية الدقّة كالخيط ثمّ يتزايد قليلًا قليلًا حتّى يصير بدرًا، ثمّ يرجع إلى الانتقاص حتّى يصير كما بدا أوّلًا ؟ فأنزل ﷻ سؤالهم هذا منزلة غيره، فأُجِيبُوا عن غير ما كانوا يسألون عنه؛ لأنّهم أُجِيبُوا ببيان الغاية والفائدة من اختلاف شأن الهلال في زيادة نوره

ونقصانه تنبيهًا على أنّ الأولى بهم معرفة الفائدة من اختلافه (التبريزي،٢٠٢٣م، ص٢٢١-٢٢٢). فالفائدة من ذلك تحديد مواقيت الناس، التي هي معالم يُوَقِّتُ بها الناس مزارعهم ومتاجرهم، ومحالّ ديونهم، وصومهم، وفِطرَهم، وعِدَدَ نسائهم، وأيّام حيضهنَّ، ومُدَدَ حملهنَّ وغير ذلك، ومعالم للحج يُعرَف بها وقته (الزمخشري،٢٠٢٢م،ج١، ص٤٤٩) .

وردَّ التبريزي رأي السكّاكي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١ ﴾ (الحج:١) بأنّه قد ورد المسند نكرةً في هذه الآية لإرادة التعظيم والتفخيم وارتفاع الشأن (السكّاكي،٢٠٢٢م،ص٣٣٥) ، فيرى التبريزي إنّ التعظيم في هذا الموضع حصل من توصيف المسند (شَيْءٌ) بلفظ (عَظِيْمٌ) لا من تنكيره (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٢٥٩). وهذا رأي لم أجده عند غير التبريزي من الذين شرحوا كتابي (مفتاح العلوم) و (التلخيص) .

وممّا رجّحه من رأي على رأي، ما قيل في قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ ﴾ (مريم:٥-٦)، على قراءة رفع (يَرِثُنِيْ)، فقد ذهب الزمخشري إلى أنّ (يَرِثُنِيْ) وصف لقوله: (وَلِيًّا) (الزمخشري، ٢٠٢٢م، ج٤، ص١٠٠)، وذهب السكّاكي إلى أنّه استئناف، وكأنّ قوله : { فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا} أورث سؤالًا فيقال : وما تصنع بالولي؟ فأجاب عنه وقال: (يَرِثُنِيْ)، وهذا القصد من الاستئناف، فإنّه طلب في دعائه وليًّا، وأنْ يرثه ليست مطلوبًا في الدعاء. وقال السكّاكي معترضًا على رأي الزمخشري: إنّ حملها على الوصف يلزم منه أنّ زكريَّا عليه السلام لم يوهب من وصف، أي: لم يوهب الولي الوارث له، وذلك لموت يحيى عليه السلام قبله (السكّاكي،٢٠٢٢م، ص٤٦٨) .

وأجاب بهاء الدين السُبكي عن هذا الاعتراض، بأنّه لا يترتّب محذور على عدم استجابة الدعاء، ولكنّه حاصل في الاستئناف؛ لأنّه يلزم منه الكذب في قول زكريَّا عليه السلام، لكونه أخبر بأنّه يرثه وأخلف في ذلك لموت يحيى عليه السلام في حياة زكريَّا عليه السلام (السبكي،٢٠٠١م،ج١، ص٥٦١). وأجاب التبريزي عن هذه المعارضة: بأنّه لا يُسلِّم لزوم الكذب في الرأي القائل بالاستئناف (التبريزي،٢٠٢٣م، ص٣٤٥) ، وكأنّه يميل إلى رأي السكّاكي ولكن لم يقدّم مرجّحًا علميًّا في ذلك.

وممّا ورد من الأقوال المعتبرة في هذا النصّ القراني، قول السعد التفتازاني في شرحه لمفتاح العلوم، إذ وضّح بأنّ الحمل على الوصفيّة هو رأي الجمهور، وليس رأي الزمخشري وحده والحمل على الاستئناف هو ما ذهب إليه السكّاكي. وأجاب عن قول القائل: إنّ الاستئناف إخبار جازم بأنّه يرثه، وهو كذب، والخطب في كون النبي غير مستجاب الدعوة أهون من كذبه. فأجاب بقوله: إنّ الاستئناف ليس هو في الحقيقة بإخبار وإنّما هو تعليل؛

كأنّه قيل : (لِمَ تَطْلُبُهُ ؟) ، فقال : (لِيَرِثَنِي) ، فغاية الأمر أنّه لا يترتّب على طلبه ما كان غرضًا له (التفتازاني،٢٠٢٢م،ج٢،ص٥٦١) .

ثانيًا – الحديث الشريف:

على الرغم من أنّ الحديث الشريف كان مصدر الاستشهاد الثاني لدى الفقهاء والأصوليين واللغويين لكنّما لم نَرَ اللغويين والبلاغيين يعتدّون به كثيرًا، وقليلًا ما يستشهدون به، وربّما ذلك عائد إلى سببين: أحدهما: إجازة الرواة نقل الحديث بمعناه لا بلفظه، والآخر: وقوع اللحن كثيرًا في الحديث؛ لأنّ أغلب الرواة كانوا غير عرب بالطبع. وهناك من الأحاديث الموضوعة والمنحولة على رسول الله ﷺ وهو بريءٌ منها (نحلة،١٠٨٧م، ص٥٠-٥١). فجاء الاستشهاد بالحديث الشريف عند البابرتي والتبريزي . شأنهما شأن غيرهما من العلماء . قليلًا، فهو أقل بكثير من استشهادهما بالقرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

واحتجّ البابرتي بالحديث الشريف في ستّة مواضع ، ومنها : استشهاده به في موضع الحديث عن تعريف المسند إليه بالإضمار ؛ لكون المقام للتكلّم (البابرتي،١٩٨٣م، ص١٩٧)، كقول الرسول ﷺ : (أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ والعجمِ وَلَا فَخْرَ لِيْ) (البغوي،١٩٨٣م،ج٤،ص٢٠٢). وأمّا لكون المقام للخطاب (البابرتي،١٩٨٣م،ص١٩٨)، فكقول الرسول ﷺ للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام : (أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوْسَى) (الصدوق،١٩٧٠م، ص٤١).

وفي حديثه عن تعريف المسند إليه باللام (البابرتي، ١٩٨٣م، ص٢١٠)، استشهد بقوله ﷺ:(المُؤمِنُ غَيْر كَرِيم، والمُنَافِقُ خِبٌّ لَئِيمٌ)، وأرى بأنّ المحقّق لم يُصِب في تحقيقه لهذا الحديث، فكيف يصف الرسول ﷺ المؤمن بأنّه غير كريم وقد وجدته في مسند أحمد برواية أخرى، إذ قال ﷺ: (إنَّ المُؤمِنَ غِرٌّ كَرِيْمٌ، وإنَّ الفَاجِرَ خِبٌّ لَئِيْمٌ) (حنبل،٢٠٠١م، ج١٥، ص٥٩) .

وفي موضع الحديث عن استعمال الأمر لغير طلب الفعل على وجه الاستعلاء، ومنه: للتعجيز: أي إظهار عجز من يدّعي أمرًا ليس في وسعه إتيانه، نحو قول الرسول ﷺ: (أَحْيُوا مَا صَوَّرْتُمْ) (النووي،١٩٩١م،ج١٤، ص١٢٨)، وهذا الحديث بالاتّفاق هو خطاب تعجيز لمن يصوّر الصور، وبالحقيقة هم لم يكونوا يدّعون إحياءها (البابرتي،١٩٨٣م، ص٣٦٢).

أمّا التبريزي فقد احتجّ بالحديث الشريف في ستّة مواضع أيضًا، اشترك مع البابرتي في اثنين منها وانفرد عنه في أربعة أحاديث أخرى، وبذا تكون للبابرتي أربعة أحاديث انفرد بها أيضًا.

واستشهد التبريزي في موضع الحديث عن تعريف المسند إليه باللام، والذي يكون معرّفًا بلام التعريف المراد بها الحقيقة نفسها، ويكون قريبًا في المعنى من النكرة، ولهذا يُعامل معاملة النكرة، كقول الرسول ﷺ : (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ) (الحميري،١٩٩٣م،ص٦٧) فقوله: (المرء) بمنزلة النكرة في المعنى، أي: من حسن إسلام أيّ مرءٍ من الناس تركه ما لا يعنيه (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٦٠).

وفي حديثه عن تنكير المسند إليه لغرض التعظيم، ذكر قوله ﷺ حين قالت له المرأة التي تزوّج بها: أعوذُ باللهِ مِنْكَ: (قَدْ عُذْتِ بِمَعَاذٍ، فالْحَقِيْ بأهْلِكِ) (المجلسي،١٩٨٣م،ج٢٢، ص٣٠٤) ، فجاء بلفظ (معاذ) نكرةً للتعظيم ومعناه: عُذْتِ بِمَعَاذٍ أيّ مَعَاذٍ، أي : التجَأتِ بمَلْجَأٍ عظِيمٍ (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٧٠) (عبّاس،٢٠١٥م،ص٤) .

وعند تناوله لمسألة الإيجاز بالقصر ، في باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، ضرب مثالًا قول الرسول ﷺ : (مَنْ قَتَلَ قَتِيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) (الحلّي،١٤١٣هـ،ج٤،ص٤٠٤). أي : من قتل حيًّا وصيّره إلى الهلاك؛ لأنّ القتيل لا يُمكن قتله مرّة أخرى، فسمّى (الحيّ) باسم (القتيل) باعتبار ما سيؤول إليه، وهذا إيجازٌ حَسَنٌ (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٣٠).

وفي موضع الحديث عن وصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلّتها بالنسبة إلى حروف كلام آخر مساوٍ له في أصل المعنى، فيُقال : هذا الكلام أوجز من ذاك، إذا تساويا في المعنى، وقلّت حروف أحدهما عن الآخر (التبريزي،٢٠٢٣م، ص٤٦٤-٤٦٥)، ومنه قول الرسول ﷺ: (الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ) (الألباني،١٩٨٨م،ج٣، ص٢٩١)، فهو أقلُّ حروفًا من قول العرب: (الثِّقَةُ بِكُلِّ أحَدٍ عَجْزٌ) مع أنّهما متساويان في المعنى.

وهناك حديثان آخران ذكرهما صاحب التلخيص في كتابه، ونقلهما البابرتي والتبريزي عنه أحدهما: في موضع الحديث عن (كلّ) فهي إذا لم تكن داخلة في حيّز النفي، أي : جاءت مقدّمة على أداة النفي، فيعمّ النفي فيها، ويتوجّه إلى جميع الأفراد واحدًا واحدًا (القزويني،٢٠٠٩م،٢٤) كقول النبيّ حين قال له ذو اليدين: أ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ أمْ نَسِيتَ ؟ قال له ؛ (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) (النووي،١٩٩١م،ج٥،ص٩٦)، فقال: أ صَدَقَ ذُوْ اليَدَينِ. فَقَالوا : نعم ، فأتمّ الركعتين ، ثمّ سلّم ، ثمّ سجد للسهو . وقيل : قوله : (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) أي : لا القصر ولا النسيان بل وقع منّي سهوًا .

ويرى البابرتي أنّ في ذلك نظرًا ؛ لأنّه لو كان فعلًا كذلك ، لما سأل القوم ، فلمّا سأل علم أنّ عليه الإتمام (البابرتي،١٩٨٣م،ص٢٤٨-٢٤٩) . ولم يزد التبريزي شيئًا عليهما ، سوى أنّه أشار إلى أنّ موضع الاستشهاد : قوله : (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) ، فإنّ قوله : (كُلُّ) قُدِّمَ على النفي ، والمعنى : لم يوجد شيءٌ منهما ، أي لا القصر ولا النسيان

(التبريزي،٢٠٢٣م،ص٢٠٢) . وإن اعترض معترض بقوله : أ ليس السهو جزءًا من النسيان ؟ فأُجِيب أنَّ هناك فروقًا بين دلالة اللفظين ومن هذه الفروق ما ذكره أبو هلال العسكري: (العسكري،٢٠٢٣م،ص١٤٥-١٤٦)

١. يكون النسيان عمّا كان ، والسهو عمّا لم يكن بعد ، فيُقال : نَسِيتُ ما عَلِمتُه ، ولا يُقال : سَهَوتُ عمَّا عَلِمْتُه ، ويكون السهو عن سجود الصلاة ؛ لكونه بدلًا عن السجود الذي لم يكن .
٢. قد ينسى الإنسان ما كان ذاكرًا له ، والسهو يكون في حال الذكر، أو غير الذكر.
٣. أنَّ الشيء الواحد لا يُمكن أن يُسهى عنه في وقتٍ مُعيّن، ولا يُسهى عنه في وقتٍ آخر، بينما يُمكن أن يُنسى الشيء في وقت ، ويُذكر في وقتٍ آخر.

أمّا الحديث الآخر: فجاء في الحديث عن (التوشيع): وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنّى مفسّر باثنين ثانيهما معطوف على الأوّل (القزويني،٢٠٠٩م،ص٥٧)، كقول الرسول: (يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِيبُ مَعَه خِصْلَتَانِ، الحِرْصُ وَطُولُ الأَمَلِ) (المجلسي،١٩٨٣م،ج٧٠، ص٢٢). فقوله: خِصْلَتَانِ فُسِّر بالحرص وطول الأمل، وعطف الطول على الحرص، ولو أُرِيدَ الاختصار لقيل: ويشبُّ فيه الحرص وطول الأمل، ولم يزد البابرتي والتبريزي على ذلك شيئًا. سوى أنّهما رويا الحديث بروايتين مختلفتين عن رواية القزويني، فقال البابرتي: (لَا يَشِيبُ)، وقال التبريزي: (يَشِبُّ)، بدلًا عن (يَشِيبُ)، وربّما ذلك عائد إلى أنّ هذا الحديث مرويٌّ بالمعنى، فقد وُجِد منقولًا بروايات كثيرة (البابرتي،١٩٨٣م،ص٤٤٥) (التبريزي،٢٠٢٣م، ص٤٤٥) .

ثالثًا – الشعر :

يُعَدُّ الشعر مصدرًا ثالثًا من مصادر اللغة المسموعة عن العرب ، وقد أخذت الشواهد الشعريّة مكانة متميّزة عند علماء البلاغة – شأنهم شأن علماء الدراسات اللغويّة الأخرى – وممّا لا شكّ فيه أنّ الذي أعطى هذه المكانة الواضحة للشعر، منزلته الكبيرة في نفوس العرب في عهد الإسلام والعهد الذي سبقه ، فقد كان العرب يحفظون الشعر وينشدونه باستمرار في مجالسهم، فهو ديوانهم الذي حوى مآثرهم ، وحفظ لغتهم وأساليبها وبلاغتها ، والمأثور عن العرب من جيّد الشعر أضعاف المأثور من جيّد النثر ، وممّا قاله ابن رشيق في هذا السياق : ((ما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلّمت به من جيّد الموزون ، فلم يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره)) (القيرواني،٢٠٠٢م،ج١،ص٣١) .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

واستعمل البابرتي الشواهد الشعريّة في شرحه بصورة واضحة، فقد بلغ عدد تلك الشواهد في مباحث علم المعاني ثمانية وثمانين شاهدًا شعريًّا ، ويجد الباحث أنّه غالبًا ما تكون الشواهد قد ذُكِرَت من غير نسبة إلى قائليها ، وقليلًا ما تجد شاهدًا منسوبًا إلى قائله ، فقد نسب البابرتي تسعة وعشرين شاهدًا فقط إلى أصحابها من مجموع الشواهد كلّها .

وممّا نسبه إلى قائله : قول الإمام علي u مرتجزًا في يوم خيبر (المجلسي،١٩٨٣م،ج٤١،ص٨٦)] من بحر الرجز [:

أَنَا الَّذِيْ سَمَّتْنِيْ أُمِّيْ حَيْدَرَة

فقد استعمله شاهدًا في موضعين : أحدهما : في حديثه عن تعريف المسند إليه بالإضمار (البابرتي،١٩٨٣م،ص١٩٧). والآخر : في مبحث الالتفات، إذ يرى البابرتي إنّه من الواجب أن يلتفت من التكلّم إلى الغيبة فيقول : (أَنَا الَّذِيْ سَمَّتْهُ أُمُّهُ حَيْدَرَه)؛ لأنّ الظاهر . المعلوم . يُجْعَلُ في حكم الغيبة (البابرتي،١٩٨٣م،ص٢٥٧-٢٥٨).

وبيَّنَ المرزوقي في السياق نفسه، بأنّه من المفترض أن يُقال (سَمَّتْهُ)؛ ليكون في الصلة ضمير عائد على اسم الموصول (الذي) ، ولكن جاز ذلك في هذا الرجز؛ لأنّ القصد منه الإخبار ولأنّ (الذي) خبر (أنا) فكان الموصول والمبتدأ شيئًا واحدًا، فلم يُبالِ برجوع الضمير على الأوّل وحمله على المعنى، لأمنه من الالتباس. ومع ذلك هو قبيح عند النحويين، حتّى قال المازني: لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته (المرزوقي،٢٠٠٣م، ج١، ص٨٦-٢١٦-٢١٧-٢٩٤).

واستشهد بشاهد آخر في حديثه عن تقديم المسند؛ لغرض التنبيه على أنّه خبر لا نعت فيما إذا كان المسند إليه نكرة، فلو أُخِّرَ المسند لكان نعتًا (البابرتي،١٩٨٣م،ص٣٠٠). فقد استشهد بقول الشاعر (العبّاسي،٢٠١٣م،ج١،ص١٧٩-١٨١)] من البحر الطويل [:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

وممّن نسب إليهم شاهدًا أيضًا : بشّار بن بُرد، وذلك في تناوله لموضوع الجملة الحاليّة التي إن جاء المبتدأ فيها ضميرًا لصاحب الحال ،وجب ترك الواو معها (البابرتي،١٩٨٣م،ص٤١٥) ، كقول بشّار (ابن برد،١٩٩٨م،ج٣،ص٧٣) [من البحر الطويل] :

إِذَا أَنْكَرَتْنِيْ بَلْدَةٌ أَوْ نَكَرْتُهَا خَرَجْتُ مَعَ البَازِيْ عَلِيَّ سَوَادُ

والمعنى: أخرج منها قبل طلوع الصبح. فقوله : (عَلَيَّ سَوَادُ) جاءت حالًا بغير الواو .

ونسب شواهد إلى شعراء آخرين ، ومنهم : امرؤ القيس (٨٠ ق.هـ) ، وطرفة بن العبد (٥١ ق.هـ) ، وعلقمة الفحل (٢٠ ق.هـ) ، والنابغة الذبياني (١٨ ق.هـ) ، وتأبّط شرًّا

(١٨ ق.هـ) ، وزهير بن أبي سلمى (١٦ ق.هـ) وأوس بن حجر (٢ ق.هـ) ، والخنساء (٢٤ هـ) ، والحارث بن حلزة (٤٥ هـ) ، وسحيم بن وثيل (٦٠ هـ) والأخطل (٩٢ هـ) ، والفرزدق (١١٠ هـ) ، وأبو النجم العجلي (١٣٠ هـ) ، ومسلم بن الوليد (٢٠٨ هـ) وأبو تمّام (٢٣١ هـ) ، والبحتري (٢٨٠ هـ) ، وابن الرومي (٢٨٣ هـ) ، والمتنبّي (٣٥٥ هـ) ، وابن الراوندي (٥٤٩ هـ) ، واستغنيت عن مواضع ذكرهم ؛ لئلَّا يطول المقام كثيرًا .

وكان البابرتي أحيانًا يكتفي بذكر جزء من بيت – صدره أو عجزه – ولا يذكر البيت كاملًا وقد حصل هذا في ثلاثة عشر شاهدًا . وممّا ذكره من أجزاء الأبيات، قول زيد الخيل الطائي (الطائي، ١٩٨٨م، ص١٥٥) [من البحر البسيط] :

أَهَلْ رَوَتْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِيْ الأَكَمِ

وذلك لإثبات أنّ (هل) بمعنى (قد) في أصلها ، بدليل قوله تعالى : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ (الإنسان:١) أي: قد أتى على الإنسان. والدليل الآخر: هو دخول الهمزة على (هل) في الشاهد الشعري آنف الذكر (البابرتي،١٩٨٣م،ص٣٤٩).

وفي مبحث الجملة الحاليّة، تحدّث البابرتي عن ضرورة دخول الواو عليها ، إذا كانت جملة الحال جملة اسميّة ، كقولنا : جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ . وما جاء خلاف ذلك يُعَدُّ من النوادر (البابرتي،١٩٨٣م،ص٤١٨) . كقول المسيّب بن علس (علس،٢٠٠٣م،ص٨١) [من البحر الكامل] :

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُهَا

والشاهد فيه : مجيء الحال (المَاءُ غَامِرُهَا) من غير واو ، ويُعَدُّ هذا خلافًا للأصل .

وذكر جزء بيت آخر في حديثه عن الإيجاز بالحذف ، وذلك في حذف المضاف والمضاف إليه معًا (البابرتي،١٩٨٣م،ص٤٣٣) ، كقول الشاعر [من البحر الطويل] :

وَقَدْ جَعَلَتْنِيْ مِنْ خَزِيْمَةَ إِصْبَعَا

والمعنى : قد جعلتني – ويقصد بها فرسه – ذا مسافة إصبع من خزيمة – إحدى قبائل العرب، وكان البابرتي في بعض الأحيان يضمّن الشاهد الشعري شرحًا منه، كما في حديثه عن وضع المظهر موضع المضمر؛ وذلك لغرض الاستعطاف، إذ قال: ((إلـهِي عَبْدُكَ العَاصِيْ أَتَاكَا... حيث لم يقل: أَتَيْتُكَ استعطافًا وطلبًا للرحمة والمغفرة. وتمامه: مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَا)) (البابرتي،١٩٨٣م، ص٢٥٤) .

وفعل كذلك في موضع حديثه عن عدم حذف المفعول إذا كان تعلّق الفعل به غريبًا، وجواز حذفه إذا دلّت عليه قرينة، إذ قال: ((وَلَوْ شِئتُ أَنْ أَبْكِيْ دَمًا لَبَكَيْتُهُ. بيان تعليق المشيئة بمفعول غريب لا بُدَّ من ذكره حينئذٍ، لعدم وجود ما يدلُّ عليه، لأنّ (بَكَيْتُهُ) لا يَدلُّ

على (أَبْكِيْ دَمًا) لعدم دلالة العام على الخاص... وتمامه: عَلَيْهِ وَلَكِنَّ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ)) (البابرتي،١٩٨٣م،ص٣٠٩). وأحيانًا يتعدّى إلى أكثر من ذلك، فيشرح شاهدًا شعريًّا دون أن يتعرّض إلى ذكره ، باعتباره مذكورًا في متن التلخيص (البابرتي،١٩٨٣م،ص٤٦٠).

وجاء استشهاد البابرتي بالشعر في أحد المواضع، لا لإثبات قاعدة لغويّة، أو تقرير قضيّة بلاغيّة، بل لتقديم حكمة جدّت في موضعها، وذلك في حديثه عن الحضري والبدوي، وكيفيّة تلقّي كلٍّ منهما دلالة التركيب اللغوي، وقد يُظَنُّ جهلًا أنّ بعض الأنساق اللغويّة معيبة في الاستعمال؛ لعدم الوقوف على طرق فهم الدلالة بصورة صحيحة (البابرتي،١٩٨٣م، ص٤٠٣). واستشهد البابرتي هنا بقول أبي الطيّب المتنبّي (المتنبّي،٢٠٠٨م، ص١٥٣) [من البحر الوافر]:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

ويجد الباحث أنّ البابرتي كان في استشهاده أحيانًا يذكر قصّة البيت الشعري المُستَشهَد به وجرى له ذلك في حديثه عن الفصل، الذي يقتضي إنزال الجملة الثانية من الأولى منزلة عطف البيان لإفادة الإيضاح لكون أنّ في الجملة الأولى خفاء ويقتضي المقام إزالته. واستشهد في هذا الموضع بما رُوِيَ عن عمر بن الخطّاب حينما أتاه أعرابي فقال: إنّ أهلي ببادية بعيدة ، وإنّي على ناقةٍ دبراء عجفاء نقباء، واستحمله، فظنّه كاذبًا، فلم يحمله، فانطلق الأعرابي وحلّ بعيره ثمّ استقبل البطحاء وجعل يقول (البابرتي،١٩٨٣م،ص٣٨٢)] من بحر الرجز [:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

اغْفِرْ لَهُ اللّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

وكان عمر مقبلًا من أعلى الوادي، فبعد قوله: (اغْفِرْ لَهُ اللّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ) قال عمر: اللّهُمّ صدق حتّى التقيا، فأخذ بيده، وقال له: ضع عن راحلتك ، فوضع فإذا هي كما وصفها دبراء عجفاء نقباء، فحمله على بعير وزوّده وكساه . والشاهد في قول الأعرابي : جعل قوله: (عمر) بيانًا وتفسيرًا لأبي حفص (العبّاسي،٢٠١٣م،ج١،ص٢٣٢) .

وكان استعمال التبريزي للشواهد الشعريّة أكثر من استعمال البابرتي لها ، فقد بلغ مجموع الشواهد في مباحث علم المعاني مئة وثلاثين شاهدًا شعريًّا. وتفوّق على البابرتي أيضًا في عدد الأبيات التي نسبها إلى قائليها، فقد بلغ عددها ستّين شاهدًا شعريًّا، وجاءت الشواهد المتبقّية من غير نسبة.

ومن الشعراء الذين نسب إليهم أبياتهم: زهير بن أبي سلمى، وقد ذكره في موضعين: أحدهما: في حديثه عن الحشو غير المفسد للمعنى، وذلك في قوله (سلمى،٢٠٠٥م،ص٧٠) : [من البحر الطويل] :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِيْ عَنْ عِلْمِ مَا فِيْ غَدٍ عَمِ

فكان قوله : (قَبْلَهُ) حشو؛ لأنّ الأمس لا يُمكن أن يكون إلّا قبل اليوم، ولكنّ هذا الحشو غير مفسد للمعنى؛ لأنّه يريد : أعلم ما في اليوم ، وأعلم ما في الماضي، ولا أعلم ما في المستقبل (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٢٦) .

أمّا الموضع الآخر : ففي تناوله للإيغال : وهو ختم البيت بما يفيد نكتة ، يتمُّ المعنى بدون تلك النكتة ، وذلك لغرض تحقيق التشبيه (القزويني،٢٠٠٩م،ص٥٨) ، كما في قول زهير (سلمى،٢٠٠٥م،ص٦٦) [من البحر الطويل] :

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِيْ كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

فقد عدّ القزويني هذا البيت من باب الإيغال؛ لأنّ حبّ الفنا أحمر الظاهر، وأبيض الباطن فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلَّا إذا حُطِّم (القزويني،٢٠٢٣م،ص٣١٠). ويرى التبريزي إنّ في ذلك نظرًا ، فقوله : (لَمْ يُحَطَّمِ) لا يتمُّ المعنى بدونه ، لأنّ التشبيه يصحُّ على ما ذكره القزويني من تقدير ، وقوله : (لَمْ يُحَطَّمِ) أي : لَمْ يُكَسَّرْ ؛ لأنّه لو كُسِرَ لما بَقِيَ لونه. وبذا فالتبريزي لا يعدُّ هذا البيت من باب الإيغال (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٤٨-٤٥٠).

ونسب للفرزدق أربعة شواهد شعريّة ، الأوّل : في حديثه عن تعريف المسند إليه بالموصوليّة وذلك في قوله (الفرزدق،٢٠٠٧م،ج٢،ص١١٨) [من البحر الكامل] :

إنَّ الَّذِيْ سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

ففي تعريف المسند إليه بالموصوليّة تعريض بتعظيم شأن الخبر، وهو: (بَنَى لَنَا)، فلم يقل: (إنَّ الله) وذهب الجمهور إلى أنّه عنى بالبيت الكعبة ؛ لكثرة استعماله فيها، فصار علمًا لها . وذهب التبريزي إلى بطلان هذا القول (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٥١)؛ لأنّ الفرزدق قد خاطب جريرًا هنا وعنى بيته، ودليل ذلك أنّه قال بعد:

بَيْتًا زُرَارَةُ مُحْتَبٍ بِفِنَائِهِ وَمُجَاشِعٌ وَأَبُوْ الفَوَارِسِ نَهْشَلُ
لَا يَحْتَوِيْ بِفِنَاءِ بَيْتِكَ مِثْلُهُمْ أَبَدًا إِذَا عُدَّ الفِعَالُ الأَفْضَلُ

وبذا يكون معنى قوله: (أعزُّ وأطولُ)، أنّ دعائمه أعزُّ وأطولُ من دعائم بيت جرير. وبالحقيقة هذا الرأي هو ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجي، فقد تعجّب من تعسّف المفسّرين في تأويل هذا البيت (الخفاجي،٢٠٢٤م،ص٢١٢).

والثاني: في تعريف المسند إليه بالإشارة، لغرض التعريض بغباوة السامع، فيومئ إلى أنّ السامع لا يفهم غير المبصرات، كقول الفرزدق مخاطبًا جريرًا (الفرزدق،٢٠٠٧م،ج١،ص٤٣٢) [من البحر الطويل] :

أُولَئِكَ آبَائِيْ فَجِئْنِيْ بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَاجَرِيرُ المَجَامِعُ

فقد أشار إلى آبائه باسم الإشارة المستعمل للبعيد (أولئك)، مشيرًا إلى بعد منزلة قومه، فلا يمكن لجرير أن يتطاول إليهم ، ويأتي بمثلهم (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٥٥).

والثالث: في الحديث عن صحّة انفصال الضمير مع (إنَّمَا)، كقولنا: إنَّمَا يَضْرِبُ أنَا. فهو بمنزلة قولنا: مَا يَضْرِبُ إلَّا أنَا. لذا جاز انفصاله، كقول الفرزدق (الفرزدق،٢٠٠٧م،ج٢،ص١٤٣) [من البحر الطويل] :

أنَا الذَّائِدُ الحَامِيْ الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنَا أوْ مِثْلِيْ

فعدل عن قوله : (أُدَافِعُ) إلى قوله: (أُدَافِعُ أنَا)؛ لأنّ المعنى المراد: مَا يُدَافِعُ إلَّا أنَا . ففصل الضمير لأنّه بمنزلة قولنا: مَا ضَرَبَ إلَّا زَيْدٌ (التبريزي،٢٠٢٣،ص٢٩٥-٢٩٦) .

والرابع: ففي تناوله للتكميل: وهو أن يؤتى في كلام يُوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم ؛ ولذلك يُسمَّى احتراسًا. ومنه قول الفرزدق (الفرزدق،٢٠٠٧م،ج١،ص٣٩٧) [من البحر الكامل] :

لَعَنَ الإلهُ بَنِيْ كُلَيْبٍ إنَّهُمْ لَا يَغْدِرُونَ وَلَا يَفُونَ لِجَارِ

فلو اقتصر على قوله : (لا يغدرون) لتُوهِّمَ أنَّ تجنُّب الغدر فيهم ؛ لعفّتهم ، فأتى بقوله: (ولا يفون لجار)؛ ليعلم أن تجنّبهم الغدر كائن بسبب عجزهم (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٥٥) .

ونسب التبريزي لابن الرومي شاهدين شعريين ، أحدهما : في الحديث عن تعريف المسند إليه بالإضمار لكون المقام للغيبة ، كقول ابن الرومي (ابن الرومي،٢٠٠٩م،ج١،ص١٤٧) [من البحر الطويل] :

أرَى الصَّبْرَ مَحْمُودًا وَعَنْهُ مَذَاهِبُ فَكَيْفَ إذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُ مَذْهَبُ

هُوَ المَهْرَبُ المُنْجِيْ لِمَنْ أحْدَقَتْ بِهِ مَكَارِهُ دَهْرٍ لَيْسَ عَنْهُنَّ مَهْرَبُ

فقد جعل المسند إليه ضميرًا في قوله : (هُوَ المَهْرَبُ) ، ولم يأتِ به ظَاهِرًا ، ويقول : (الصَّبْرُ المَهْرَبُ) لكون المقام للغيبة (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٤٥) .

والموضع الآخر : في حديثه عن جملة الحال ، إذ يحسُن ترك الواو مع الجملة الاسميّة الحاليّة ؛ لوقوعها بعد المفرد (الجرجاني،٢٠٢٢م،٢١١) . كقول ابن الرومي (ابن الرومي،٢٠٠٩م،ج٣،ص٢٩٨) [من البحر السريع] :

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

فقوله : (بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ) جملة اسميّة حاليّة، حُذِفَ معها الواو، لوقوعها بعد مفرد، وهو قوله: (سَالِمًا)، ولولا وجود هذا المفرد لما جاز له أن يقول: (وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ)، بل لوجب عليه إدخال الواو (التبريزي،٢٠٢٣م،٤١٦-٤١٧).

وهناك شعراء آخرون نسب إليهم التبريزي أبياتًا، وقد يطول المقام إذا تناولتهم بالذكر، وهم الشعراء أنفسهم الذين نسب إليهم البابرتي، مضافًا إليهم عددًا من الشعراء الذين لم يتعرّض البابرتي لذكرهم، ومنهم : كعب بن سعد الغنوي (١٠ ق.هـ)، والأعشى (٧ هـ)، ودريد بن الصمّة (٨ هـ)، وأبو ذؤيب الهذلي (٢٦ هـ) وضابئ بن الحارث (٣٠ هـ)، والصلتان العبدي (٨٠ هـ)، وعبدالله بن همّام السّلولي (١٠٠ هـ)، وابن الدُّمَيْنَة (١٣٠ هـ)، وجعفر بن علبة الحارثي (١٤٥ هـ)، ورؤبة بن العجاج (١٤٥ هـ)، وابن أبي السمط (١٨٢ هـ) وأبو نوّاس (١٩٨ هـ)، وأبو محمّد اليزيدي (٢٠٢ هـ) ، ومهيار الديلمي (٤٢٨ هـ) ، وأبو العلاء المعرّي (٤٤٩ هـ) ، وأبو الحسن الجوهري (٥٤٠ هـ) .

وكان التبريزي مهتمًّا بذكر الأبيات الشعريّة بتمامها ، ولم يحصل له أن يذكر جزءًا من بيتٍ شعري إلَّا في أربعة شواهد فقط ، وهذا عكس ما كان عليه البابرتي . ومن أجزاء الأبيات التي تعرّض لها : ما أورده في حديثه عن الحقيقة والمجاز ، واعتبار السكّاكي ما جاء في المجاز العقلي هو من باب الاستعارة بالكناية : وهي أن تذكر المشبّه وتريد به المشبّه به ، وما يدلُّ على إرادة المشبّه به ، إثبات لوازمه وخصائصه للمشبّه (السكّاكي،٢٠٢٢م،ص٥٣٨) . كما في قول أبي ذؤيب الهذلي (الهذلي،١٩٨٠م،ص٥٧)] من البحر الكامل [:

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

فإنّه شبّه المنيّة بالسبع في اغتيال النفوس، وقد ذكر المشبّه وهو (المنيّة) ، وأراد المشبّه به وهو (السبع) وقد دلّ على إرادة السبع، إثبات الأظفار – التي لا تكون إلَّا للسبع – للمنيّة (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٢٧) (مطلوب،١٩٦٤م،ص٢٣٤). وفي الحديث عن التغليب (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٢٥١) : كقولهم : (أَبَوَانِ) للأب والأم ، ذكر التبريزي أيضًا شطرًا من بيت وهو قول الشاعر] من البحر الطويل [:

وَذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

ومن أجزاء الأبيات التي استعملها التبريزي شاهدًا في شرحه، ما أورده في بيان المعنى اللغوي للفظة (النُّوك) (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٢٢) : والنُّوكُ – بالضم – الحُمْق ، والأَنْوَكُ : الأَحْمَقُ ، وجمعه : النَّوْكَى . والنَّوَاكَة : بمعنى الحَمَاقَة ، وقد نَوِكَ نَوَكًا وَنُوْكًا وَنَوَاكَةً ، أي :

حَمُـقَ . واسْـتَنْوَكَ الرَّجُـلُ : صَـارَ أَنْوَكَـا . والنُّـوكُ عنـد العـرب : العجـز والجهـل (ابـن منظور،١٤٠٥هـ،ج١٠،ص٥٠١). وقال قيس بن الخطيم (الخطيم،١٩٦٢م،ص٧٧) [من البحر الوافر] :

وَدَاءُ النُّوكِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءُ

وفي مبحث الإطناب والحديث عن التطويل : وهو أن يكون في الكلام لفظ زائد غير متعيّن (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٢٣). قال عدي بن زيد العبادي (العبادي،١٩٦٥م،ص١٨٣) [من البحر الوافر] :

وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا

فإنّ لفظي الكذب والمين، أحدهما زائد؛ لأنّه مُستغنى عنه، فمعنى اللفظين واحد، لذا عُدَّ قوله هذا من قبيل التطويل. والمَيْنُ: الكَذِبُ. وَمَانَ يَمِينُ مَيْنًا، أي: كَذِبَ، والمَائِن: الكَاذِب، ورَجُلٌ مَيُونٌ وَمَيَّانٌ أي : كَذَّابٌ (ابن منظور،١٤٠٥هـ،ج١٣،ص٤٢٥-٤٢٦).

واستعمل التبريزي في أحد المواضع شاهدًا شعريًّا لتقديم موعظة للقارئ، لا لإثبات قاعدة لغويّة . وذلك في بيان أنّ رضا الله ﷻ سبب كل سعادة وفلاح (التبريزي،٢٠٢٣م،ص١٧٢) ، وهو قول الشاعر (الأبشيهي،١٤١٩هـ،ص٢٥٦) [من البحر السريع] :

وَابْغِ رِضَا اللهِ فَأَغْبَى الوَرَى مَنْ أَسْخَطَ المَوْلَى وَأَرْضَى العَبِيدْ

رابعًا – الأمثال والمقولات :

يُعدُّ كلام العرب الذي يشمل أمثالهم وحكمهم ومقولاتهم رافدًا مهمًّا من روافد الاستشهاد باللغة ويحتجُّ منه بما ثبت وروده عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيّتهم، وصفاء لغتهم (السيوطي،٢٠٠٧م،ص١١٢) . ومن الملاحظ أنّ الاستشهاد بكلام العرب المنثور لم يكن كثيرًا إذا قيس بالشعر ، ولعلّ ذلك عائد إلى منزلة الشعر العظيمة في نفوس العرب سواء في الجاهليّة أم فيما بعدها ، وممّا دفع اللغويين إلى الاعتماد على اللغة الأدبيّة في استشهادهم؛ أنّهم وجدوا الكلام الاعتيادي بعيدًا كل البعد عن الاطّراد والاستمرار (حسّان،٢٠٠٠م،ص٧٩).

وأرى أنّه لم يغب عن ذهن البابرتي الاستشهاد بمثل هذا النوع، غير أنّه لم يكن بنسبة كبيرة مقارنةً بالشاهد القرآني والشعري، فقد استشهد بالأمثال والمقولات في عشرة مواضع فقط. ومنها : في حديثه عن صحّة مجامعة (لا) العاطفة (إنّما)، بشرط أن يكون الوصف الوارد بعد (إنّما)، ليس ممّا له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور، كقول أحدهم: إنَّمَا أَنَا عِرَاقِيٌّ لَا مِصْرِيٌّ، وإلَّا لم يجز ذلك (البابرتي،١٩٨٣م،ص٣٣٤). ومثال عدم جواز

المجامعة قولهم : (إنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَى الفَوتَ). فمن الثابت في العقل أنّه من لم يخشَ الفوت لم يعجل وبما أنّه ما وقع بعد (إنّما) له اختصاص بالموصوف، فلا يصح استعمال (لا) العاطفة في هذا المورد ، ولا يُقال : إنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَى الفَوتَ لَا مَنْ يَأمَنُهُ . وجعل الجرجاني عدم الاختصاص شرطًا لحسن المجامعة فإنّها لا تحسُن في الوصف المختص بالموصوف، وتحسُن في الوصف غير المختص (الجرجاني،٢٠٢٢م،ص٣٥٣).

وفي مبحث الإيجاز بالحذف ؛ لغرض الدلالة على شيء لا يحيط به الوصف ، ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ، ومنه حذف الصلة ، كقولهم : (جَاءَ بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتي) ، وعادةً ما يُضرب هذا المثل عند الحصول على الشيء بعد مشقّة وعسر (البابرتي،١٩٨٣م،ص٤٣٢). وقال الزمخشري في (المستقصى) : بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتي ، أي : بعد الشدّة الصغيرة والكبيرة . ويُرى في قوله شيء من المناسبة ؛ لكون (اللَّتَيَّا) مصغّرة من (الَّتِيْ) (الزمخشري،١٩٨٧م،ج٢،ص٤٢).

وفيما يخص التبريزي فإنّه كان أكثر استعمالًا للأمثال والمقولات في شرحه من البابرتي، ومع ذلك لم تشكّل نسبة كبيرة لديه، فقد استشهد بها في ثمانية عشر موضعًا فقط . ومنها: في الحديث عن تعريف المسند إليه باللام، والقول: باستحالة دخول اللام على الاسم المفرد، كقولنا : (الرَّجُلُ)، إذ اللام تكون دالّة على التعدّد؛ لأنّها تفيد الاستغراق ، وإفراد الاسم دالٌّ على الوحدة، والجمع بين التعدّد والوحدة محال (التبريزي،٢٠٢٢م،١٦٤-١٦٥). وإنّ ما ورد من قول العرب: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّرْهَمُ البِيضُ وَالدِّيْنَارُ الصُّفْرُ)، فهذا قول شاذ، ولا يقاس عليه.

ومن ذلك ما ورد في حديثه عن المعنى اللغوي للفظ (الإصفاد) أي: الإعطاء؛ لأنّه ربط للمُنعِم على المُنعَم عليه (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٢٢٠). وَالصَّفَدُ : العَطَاءُ، وأَصْفَدْتَهُ إصْفَادًا، أي: أعطيت له مالًا، ووهبت له عبدًا (الجوهري،١٩٧٩م،ج٢،ص٤٩٨). واستشهد التبريزي على ذلك بقول الإمام علي عليه السلام : (مَنْ بَرَّكَ فَقَدْ أَسَرَكَ، وَمَنْ جَفَاكَ فَقَدْ أَطْلَقَكَ) (الزمخشري،٢٠٢٢م،ج٥،ص٥٥٩).

وفي مبحث الإيجاز بالقصر: وهو تقليل اللفظ، وتكثير المعنى من غير حذف (التبريزي،٢٠٢٣م،ص٤٣١). استشهد التبريزي بقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾ (الأعراف:١٩٩)، وقال في هذه الآية : إنّ الله عز وجل قد جمع فيها جميع مكارم الأخلاق، وذكر أنّه قيل: (لَيْسَ في القُرْآنِ آيَةٌ أَجْمَعُ لِمَكَارِمِ الأَخْلَاقِ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ)، وقد نسب الزمخشري هذا القول إلى الإمام جعفر الصّادق عليه السلام (الزمخشري،٢٠٢٢م، ج٢، ص٧٧١).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الخاتمة:

ومن ثمّ نجد أنَّ الشارحين قد أسهما بالاستشهاد في مباحث علم المعاني، وتميَّزا بطريقة عرض الشواهد، وشرحها، وبيان غوامضها. ويعدُّ هذا إسهامًا منهما في تثبيت القواعد البلاغيّة وتدعيمها، وتوثيق ما جاء به سابقيهم، أمثال: الجرجاني، والسكّاكي، والقزويني وغيرهم. ولم يبتعدا كثيرًا في عدد الشواهد المستعملة لديهما، إذ بلغ عدد الشواهد لدى البابرتي ثلاثة مئة وواحد وثمانين شاهدًا، بينما بلغ عددها لدى التبريزي ثلاثة مئة وسبعة وخمسين شاهدًا، وزاد البابرتي على التبريزي بعدد الاستشهادات القرآنيّة، لكنَّ التبريزي زاد عليه بعدد الاستشهادات الشعريّة وكانا شبه متساويين بعدد الاستشهادات بالحديث الشريف، وبالمقولات والأمثال. وقد انصبّ اهتمامهما على الشاهد القرآني والشعري أكثر من غيرهما. وممّا يُحسب على البابرتي من جهة تعرّضه للشواهد الشعريّة، هو أنّه لم يكن مهتمًّا كثيرًا بنقلها، لذا يلحظ الباحث أنّه كان ينقل جزءًا من بيت أحيانًا، ويتعرّض لبيت بالشرح والتحليل دون أن يذكره أحيانًا أُخَر ، وكان التبريزي على العكس منه، فلم يرد عنده جزء بيت إلَّا في أربعة شواهد فقط ، وقد أشرت إليها في ثنايا البحث.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

أوّلًا – الكتب :

الأبشيهي ، شهاب الدين . (١٤١٩هـ) . المستطرف في كل فن مستظرف . (ط١) . بيروت : عالم الكتب .

ابن برد ، بشّار . (١٩٩٨م) . ديوان بشّار بن برد . (ط١) . بيروت : دار ومكتبة الهلال.

ابن الرومي ، علي .(٢٠٠٩م) . ديوان ابن الرومي . (ط٤) .بيروت : دار الكتب العلميّة.

ابن منظور ، محمّد . (١٤٠٥هـ) . لسان العرب . (ط١) . إيران : نشر أدب الحوزة .

البابرتي ، محمّد . (١٩٨٣م) . شرح التلخيص . (ط١) . ليبيا : المنشأة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان .

البغوي ، الحسين . (١٩٨٣م) . شرح السنّة . (ط٢) . بيروت : المكتب الإسلامي .

التبريزي ، محمّد . (٢٠٢٣م) . نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص . (ط١) . لبنان : دار الكتب العلميّة .

التفتازاني ، سعد الدين . (٢٠٢٢م) . شرح مفتاح العلوم . (ط١) . دمشق : دار التقوى.

التفتازاني ، سعد الدين . (٢٠٢٢م) . المطوّل . (ط١) . تركيا : دار اللباب .

التهانوي ، محمّد علي . (١٩٩٦م) . كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم . (ط١) . بيروت : مكتبة لبنان ناشرون .

الجرجاني ، الشريف . (٢٠٢٠م) . التعريفات . (ط٥) . بيروت : دار الكتب العلميّة .

الجرجاني ، عبد القاهر . (٢٠٢٢م) . دلائل الإعجاز . (ط١) . مصر : شركة القدس للنشر والتوزيع .

الجوهري ، إسماعيل . (١٩٧٩م) . الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربيّة . (ط٢) . لبنان : دار العلم للملايين .

حسّان ، د. تمّام . (٢٠٠٠م) . الأصول . (ط١) . القاهرة : عالم الكتب .

الحلّي ،أبو منصور.(١٤١٣هـ). مختلف الشيعة .(ط١).بيروت:مؤسّسة النشر الإسلامي.

الحميري ، أبو العبّاس . (١٩٩٣م) . قرب الإسناد . (ط١) . بيروت : مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث .

حنبل ، أحمد . (٢٠٠١م) . مسند أحمد بن حنبل . (ط١) . بيروت: مؤسّسة الرسالة.

الخطيم ، قيس . (١٩٦٢م) . ديوان قيس بن الخطيم . (ط١) . بغداد : مطبعة العاني.

الخفاجي ، ابن سنان . (٢٠٢٤م) . سر الفصاحة . (ط١) . القاهرة : المكتبة الخيريّة.

الزمخشري،جار الله .(٢٠٢٢م) . الكشّاف .(ط١).الجزائر: الدار العالميّة للنشر والتوزيع.

الزمخشري ، جار الله . (١٩٨٧م) . المستقصى في أمثال العرب . (ط٢) . بيروت : دار الكتب العلميّة .

السبكي ، بهاء الدين . (٢٠٠١م) . عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح . (ط١) . بيروت : دار الكتب العلميّة .

السكّاكي ، يوسف .(٢٠٢٢م) . مفتاح العلوم . (ط١) . مصر : المكتبة الأزهريّة للتراث.

سلمى ، زهير . (٢٠٠٥م) . ديوان زهير بن أبي سلمى . (ط٢) . بيروت : دار المعرفة.

السيوطي ، جلال الدين . (٢٠٠٧م) . الاقتراح . (ط٣) . مصر : مكتبة الآداب.

الصدوق ، أبو جعفر . (١٩٧٠م) . أمالي الشيخ الصدوق . (ط١) . النجف الأشرف : المطبعة الحيدريّة .

الطائي ، زيد الخيل . (١٩٨٨م) . ديوان زيد الخيل الطائي . (ط١) . السعوديّة : دار المأمون للتراث .

العبادي ، عدي . (١٩٦٥م) . ديوان عدي بن زيد العبادي . (ط١) . بغداد : شركة دار الجمهوريّة للنشر والطبع .

العبّاسي ، عبد الرحيم . (٢٠١٣م) . معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . (ط١) . لبنان : دار الكتب العلميّة .

العسكري،أبو هلال.(٢٠٢٣م). الفروق في اللغة . (ط١) .بيروت:مؤسّسة الرسالة ناشرون

علس ، المسيّب .(٢٠٠٣م) . ديوان المسيّب بن علس . (ط١) . القاهرة : مكتبة الآداب.

الفرزدق ،همّام بن غالب .(٢٠٠٧م). ديوان الفرزدق .(ط١).بيروت : دار ومكتبة الهلال.

الفيروزآبادي ، مجد الدين . (٢٠٠٨م) . القاموس المحيط . مصر : دار الحديث .

القزويني ، م . (٢٠٠٩م) . التلخيص . (ط٢) . لبنان : دار الكتب العلميّة .
القزويني ، م . (٢٠٢٣م) . الإيضاح لتلخيص المفتاح . (ط١) . تركيا : دار اللباب .
القيرواني ، ابن رشيق . (٢٠٠٢م) . العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . (ط١) . بيروت : دار ومكتبة الهلال .
المتنبّي ، أبو الطيّب . (٢٠٠٨م) . ديوان المتنبّي . (ط٢) . بيروت : دار صادر .
المجلسي ، محمّد باقر . (١٩٨٣م) . بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار . (ط٣) . بيروت : دار إحياء التراث العربي .
المرزوقي ، أبو علي . (٢٠٠٣م) . شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام . (ط١) . بيروت : دار الكتب العلميّة .
نحلة ، محمود .(١٩٨٧م) . أصول النحو العربي . (ط١) . بيروت : دار العلوم العربيّة.
النووي ، محيي الدين . (١٩٩١م) . صحيح مسلم بشرح النووي . (ط١) . القاهرة : مؤسّسة قرطبة .
الهذلي ، أبو ذؤيب . (١٩٨٠م) . ديوان أبي ذؤيب الهذلي . (ط١) . السعوديّة : جامعة الرياض – عمادة شؤون المكتبات .

ثانيًا – المجلّات العلميّة :

حمود ، د. صباح عيدان . (٢٠١٣م) . أثر القرائن النحويّة في دلالة الاستفهام القرآني . مجلّة أبحاث ميسان ، المجلّد ٩ ، العدد ١٨ .
الطريحي ، د. محمّد جواد . (٢٠٠٨م) . ظاهرة القلب في العربيّة البنية المكانيّة للكلمة دراسة تحليليّة تركيبيّة . مجلّة الآداب – جامعة بغداد ، العدد ٨٦ .
عبّاس ، د. نبراس جلال . (٢٠١٥م) . الإيجاز في العربيّة . مجلّة العلوم الإنسانيّة – جامعة ديالى ، المجلّد ٣٣ ، العدد ٢ .
مطلوب ، د. أحمد . (١٩٦٤م) . القزويني والبلاغة الحديثة . مجلّة الآداب – جامعة بغداد ، العدد ٧ .

ثالثًا – الرسائل الجامعيّة :

العاني ، أقباس . (٢٠١٩م) . الخلاف البلاغي المتعلّق بآيات القرآن الكريم الواردة في شروح التلخيص – عرض وتحليل . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، نوقشت وأجيزت من جامعة الأنبار ، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية ، سنة ٢٠١٩م .
هاشم ، هاشم . (٢٠١٥م) . ملبسات الإظهار والإضمار في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور – دراسة نحويّة بلاغيّة . رسالة ماجستير غير منشورة ، نوقشت وأجيزت من جامعة بغداد ، كليّة الآداب ، سنة ٢٠١٥م.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

First - Books:

Al-Abshihi, Shihab al-Din. (1419 AH). Al-Mustatraf fi Kul Fann Mustatraf. (1st ed.). Beirut: Alam al-Kutub.

Ibn Burd, Bashar. (1998 AD). Diwan Bashar Ibn Burd. (1st ed.). Beirut: Dar and Library of Al-Hilal.

Ibn al-Rumi, Ali. (2009 AD). Diwan Ibn al-Rumi. (4th ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Manzur, Muhammad. (1405 AH). Lisan al-Arab. (1st ed.). Iran: Nashr Adab al-Hawza.

Al-Babarti, Muhammad. (1983 AD). Sharh al-Talkhees. (1st ed.). Libya: General Establishment for Publishing, Distribution and Advertising.

Al-Baghawi, Al-Hussein. (1983 AD). Explanation of the Sunnah. (2nd ed.). Beirut: Islamic Office.

Al-Tabrizi, Muhammad. (2023 AD). Nafa'is Al-Tansees fi Sharh Kitab Al-Talkhees. (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Al-Taftazani, Sa'd Al-Din. (2022 AD). Explanation of Miftah Al-Ulum. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Taqwa.

Al-Taftazani, Sa'd Al-Din. (2022 AD). Al-Mutawwal. (1st ed.). Turkey: Dar Al-Lubab.

Al-Tahnawi, Muhammad Ali. (1996 AD). Kashshaf Istilahat Al-Funun Wa Al-Ulum. (1st ed.). Beirut: Maktabat Lubnan Nasheroon.

Al-Jurjani, Al-Sharif. (2020 AD). Al-Ta'rifat. (5th ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Al-Jurjani, Abdul Qaher. (2022 AD). Evidence of the Miracle. (1st ed.). Egypt: Al-Quds Publishing and Distribution Company.

Al-Jawhari, Ismail. (1979 AD). Al-Sihah: The Crown of Language and the Correct Arabic. (2nd ed.). Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Hassan, Dr. Tamam. (2000 AD). Al-Usul. (1st ed.). Cairo: Alam Al-Kutub.

Al-Hilli, Abu Mansour. (1413 AH). Mukhtalif Al-Shi’a. (1st ed.). Beirut: Islamic Publishing Foundation.

Al-Himyari, Abu Al-Abbas. (1993 AD). Proximity of the Isnad. (1st ed.). Beirut: Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage.

Hanbal, Ahmad. (2001 AD). Musnad Ahmad ibn Hanbal. (1st ed.). Beirut: Al-Risala Foundation.

Al-Khatim, Qais. (1962). Diwan Qais ibn Al-Khatim. (1st ed.). Baghdad: Al-Ani Press.

Al-Khafaji, Ibn Sinan. (2024). The Secret of Eloquence. (1st ed.). Cairo: Al-Khairiya Library.

Al-Zamakhshari, Jar Allah. (2022). Al-Kashshaf. (1st ed.). Algeria: Al-Dar Al-Alamiya for Publishing and Distribution.

Al-Zamakhshari, Jar Allah. (1987). Al-Mustaqsa fi Amthal Al-Arab. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya.

Al-Subki, Baha Al-Din. (2001). Bride of Joys in Explaining the Summary of Al-Miftah. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya.

Al-Sakaki, Youssef. (2022 AD). Key to Sciences. (1st ed.). Egypt: Al-Azhar Library for Heritage.

Salma, Zuhair. (2005 AD). Diwan Zuhair bin Abi Salma. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Ma'rifah.

Al-Suyuti, Jalal Al-Din. (2007 AD). Al-Iqtirah. (3rd ed.). Egypt: Library of Literature.

Al-Saduq, Abu Jaafar. (1970 AD). Amalis of Sheikh Al-Saduq. (1st ed.). Najaf Al-Ashraf: Al-Haidariyyah Press.

Al-Ta'i, Zaid Al-Khail. (1988 AD). Diwan Zaid Al-Khail Al-Ta'i. (1st ed.). Saudi Arabia: Dar Al-Ma'mun for Heritage.

Al-Abbadi, Adi. (1965 AD). Diwan of Adi bin Zaid Al-Abbadi. (1st ed.). Baghdad: Dar Al-Jumhuriya Publishing and Printing Company.

Al-Abbasi, Abdul Rahim. (2013). Institutes of Textualization of Evidence of Summary. (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya.

Al-Askari, Abu Hilal. (2023). Differences in Language. (1st ed.). Beirut: Al-Risala Publishers Foundation.

Alas, Al-Musayyab. (2003). Diwan of Al-Musayyab bin Alas. (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Adab.

Al-Farazdaq, Hammam bin Ghalib. (2007). Diwan of Al-Farazdaq. (1st ed.). Beirut: Dar and Maktabat Al-Hilal.

Al-Fayruzabadi, Majd Al-Din. (2008). Al-Qamus Al-Muhit. Egypt: Dar Al-Hadith.

Al-Qazwini, M. (2009). Summary. (2nd ed.). Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Al-Qazwini, M. (2023). Al-Idah li-Talkhees Al-Miftah. (1st ed.). Turkey: Dar Al-Lubab.

Al-Qayrawani, Ibn Rasheeq. (2002). Al-Umdah fi Mahasin Al-Shi’r Wa Adabuh Wa Naqduh. (1st ed.). Beirut: Dar and Library of Al-Hilal.

Al-Mutanabbi, Abu Al-Tayeb. (2008). Diwan Al-Mutanabbi. (2nd ed.). Beirut: Dar Sadir.

Al-Majlisi, Muhammad Baqir. (1983). Bihar Al-Anwar Al-Jami’ah li-Durar Akhbar Al-A’immah Al-Athar. (3rd ed.). Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Al-Marzouqi, Abu Ali. (2003). Explanation of Diwan Al-Hamasa by Abu Tammam. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Nahla, Mahmoud. (1987). Principles of Arabic Grammar. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Ulum Al-Arabiyyah.

Al-Nawawi, Muhyi Al-Din. (1991). Sahih Muslim with Al-Nawawi's Explanation. (1st ed.). Cairo: Cordoba Foundation.

Al-Hudhali, Abu Dhu'ayb. (1980). Diwan Abu Dhu'ayb Al-Hudhali. (1st ed.). Saudi Arabia: University of Riyadh - Deanship of Library Affairs.

Second - Scientific Journals:

Hamoud, Dr. Sabah Eidan. (2013). The Effect of Grammatical Evidence on the Meaning of Quranic Interrogative. Maysan Research Journal, Volume 9, Issue 18.

Al-Turahi, Dr. Muhammad Jawad. (2008). The phenomenon of the heart in Arabic, the spatial structure of the word, an analytical and structural study. Journal of Arts - University of Baghdad, Issue 86.

Abbas, Dr. Nibras Jalal. (2015). Brevity in Arabic. Journal of Humanities - University of Diyala, Volume 33, Issue 2.

Matloub, Dr. Ahmed. (1964). Al-Qazwini and Modern Rhetoric. Journal of Arts - University of Baghdad, Issue 7.

Third - University Theses:

Al-Ani, Aqbas. (2019). The rhetorical dispute related to the verses of the Holy Qur'an mentioned in the explanations of Al-Talkhees - Presentation and Analysis. Unpublished doctoral thesis, discussed and approved by the University of Anbar, College of Education for Humanities, 2019.

Hashem, Hashem. (2015). The ambiguities of disclosure and concealment in the interpretation of Al-Tahrir and Al-Tanwir by Al-Taher bin Ashour - a grammatical and rhetorical study. Unpublished master's thesis, discussed and approved by the University of Baghdad, College of Arts, 2015.